مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الهيمنة الأمريكية على سياسة البنك الدولي وأثرها على الدول النامية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. دريد العيسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5001
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

American Domination over the World Bank's policy and Its Impact of on Developing Countries

Dr. Mhmad. Maan Dayoub*
Dr. Duraed AL-Issa**

(Received 5 / 3 / 2017. Accepted 6 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

The World Bank Represents, the largest multilateral source of financing projects and securing necessary for development operations requirements, but the facts show that the World Bank is a tool of the US administration and a branch of the finances, use and direction in the interests of the service outright, the basis of this fact, study focused on highlighting and to clarify aspects of the American hegemony on the World Bank's decisions and policies on the one hand, and analyze the impact of the Bank's policies with the liberal character of the developing, and Arab countries, those implemented structural adjustment programs under the conditions imposed.

Keywords: World Bank - A structural adjustment programs - developing countries - capitalist systems.

*Associate Professor- Department Of Economy And Planning - Faculty Of Economy- Tishreen University – Lattakia-Syria.
**Academic Assistant- Department Of Economy And Planning - Faculty Of Economy- Tishreen University-Lattakia-Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

الهيمنة الأمريكية على سياسة البنك الدولي وأثرها على الدول النامية

الدكتور: محمد معن ديوب*

الدكتور: دريد العيسى**

(تاريخ الإيداع 5 / 3 / 2017. قُبِل للنشر في 6 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

يمثل البنك الدولي، أكبر مصدر متعدد الأطراف لتمويل المشاريع وتأمين المتطلبات الضرورية لخدمة عمليات التنمية، ولكن الوقائع أظهرت أنَّ البنك الدولي هو أداة بيد الإدارة الأميركية ، تستخدمه وتوجهه في خدمة مصالحها بشكلٍ كبير، وانطلاقاً من هذه الحقيقة، وبناءً على ذلك، ركزت الدراسة على إبراز وتوضيح جوانب الهيمنة الأميركية على قرارات البنك الدولي وسياساته من جهة، وتحليل أثر سياسات البنك ذات الطابع الليبرالي على الدول النامية والعربية منها، والتي طبقت برامج التكييف الهيكلي ضمن الشروط المفروضة، بالإضافة إلى توضيح المنهجية التي تعتمدها الأنظمة الرأسمالية في السيطرة على الدول النامية من خلال المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية : البنك الدولي – برامج التكييف الهيكلي– الدول النامية – الأنظمة الرأسمالية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– بكلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

** قائم بالأعمال – قسم الاقتصاد والتخطيط– بكلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مقدمة:

لقد نجم عن الحرب العالمية الثانية العديد من الاختلالات والتغيرات الكبيرة التي مهدت لنشوء نظام اقتصادي دولي جديد، بمتغيراته ومعطياته ومنظومة علاقاته، وتمثل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي أهم مفردات النظام الاقتصادي الجديد، التي طمحت من خلاله الدول إلى إقامة شبكة عالمية من العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف، قادرة على تأمين وتمويل متطلبات النمو والتنمية.

ولكن الولايات المتحدة الأميركية الطامحة إلى السيطرة والنفوذ، هيمنت على هذه المؤسسات بما فيها البنك الدولي والمؤسسات الملحقة به، واستخدمتها بهدف اختراق الدول والتغلغل فيها وتطويقها اقتصادياً وسياسياً، ضمن سياق شرعي دولي. ففي البدء، استخدمت الولايات المتحدة الأميركية البنك الدولي كوسيلة للحد من تنامي المد الاشتراكي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي ومحاولة إبعاد أوربا عن تأثيره، من خلال إعادة إعمارها بتمويل من الصندوق والبنك الدوليين، ونجحت في الحفاظ على أوربا الغربية في دائرة النظام الرأسمالي، وبعد ذلك عمدت إلى توجيه سياسات البنك نحو الدول النامية بغرض السيطرة عليها واستغلال مواردها ووضعها في خدمة مصالحها، في إطار شعارات تنموية جذابة. ومن زاويةٍ أخرى، يمثل البنك الدولي بنهجه الاقتصادي الليبرالي، أهم وسيلة لنشر العولمة الاقتصادية، عبر دمج الأسواق وتحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية، وربط اقتصاديات الدول ولا سيما النامية بالاقتصاديات العالمية، بغرض السيطرة على تلك البلدان وتحويل العالم إلى سوق عالمية واحدة، تعمل على خدمة القوى الاقتصادية الكبرى– وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية – على كافة الأصعدة .

والدول العربية شأنها شأن باقي الدول التي تمثل هدفاً للسيطرة الأميركية، حيث تمَّ استخدام البنك الدولي كوسيلة لإحكام السيطرة الاقتصادية عليها من خلال برامج التكييف الهيكلي المدمرة من جهة، وإغراقها بالديون الضخمة وفوائدها، من جهةٍ ثانية، الأمر الذي ينتقل بالسيطرة إلى مستوى التبعية الاقتصادية ويتعداه الأمر إلى تبعية سياسية.

أهمية البحث و أهدافه:

إنّ دراسة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالبنك الدولي من جهة، ودراسة سياسات البنك الدولي تجاه البلدان النامية من جهة أخرى، تُمكّن من إظهار حقيقية البنك الدولي والدور الّذي يقوم به في تلك البلدان، كما تبرز أهميّة البحث في تسليط الضوء على آثار تطبيق برامج التكييف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي على البلدان النامية المقترضة منه، والنتائج المترتبة عليها.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بما يلي:

1- توضيح علاقة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالبنك الدولي، ودورها في توجيه سياساته من أجل تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة.

2- إبراز حقيقّة البنك الدولي، ودوره في مسيرة التنميّة في البلدان النامية.

3- التعرّف على آلية تدخلات البنك الدولي في سياسات البلدان النامية المدينة له.

4- اقتراح بدائل وحلول لمواجهة سياسات البنك الدولي والشروط المجحفة الّتي يفرضها، على البلدان المقترضة منه .

إشكالية البحث:

إنّ البنك الدولي الّذي يفترض أن يكون من أهم المؤسّسات الدوليّة العاملة على تحقيق التنميّة في البلدان الناميّة، يبدو قسم كبير من نشاطاته وكأنها مساعدة لرأس المال الدولي في توسّعه وسعيه نحو مناطق الاستثمار المدرّة للأرباح في البلدان النامية، إضافة إلى محاولة إخضاع هذه البلدان، وإعادة احتوائها بما يتناسب مع متطلبات النموّ في المراكز الرأسماليّة الصناعيّة.

وتثير الإشكاليّة أعلاه عدداً من التساؤلات المتمثّلة بما يلي:

1- ما هو التأثير والدور الذي تلعبه الولايات المتّحدة الأمريكيّة في البنك الدولي.

2- ما هي آثار ونتائج سياسات البنك الدولي على التنمية في البلدان النامية.

3- ما هي الاستراتيجيات والآليّات الواجب إتباعها من قبل البلدان النامية وتجنبها الآثار السلبيّة لسياسات البنك الدولي.

فرضيات البحث:

بناء على إشكاليّة البحث وتساؤلاته تمّ صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1- توجد علاقة هيمنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي.

2- توجد علاقة بين موقف الدولة (طالبة القرض من البنك الدولي) من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وفرصتها في الحصول على القرض.

3- توجد علاقة بين برامج التكييف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وتبنتها بعض الدول النامية وتفاقم الديون الخارجية لهذه الدول.

4- توجد علاقة بين سياسات البنك الدولي مبنيّة بما يتلاءم مع مصالح الدّول الرأسماليّة.

5- توجد علاقة عكسية بين سياسات البنك الدولي والتنمية في البلدان النامية.

منهجيّة البحث:

تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد على هذا المنهج في إطار دراسة وتحليل دور الولايات المتحدة الأمريكية في البنك الدولي، ودراسة الآثار المترتبة على سياسات البنك الدولي في البلدان النامية، وطرح مجموعة من االمقترحات لمواجهة هذه الآثار.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

-الحدود المكانية: البنك الدولي وبعض الدول النامية التي خضعت لبرامج التكييف الهيكيلي.

-الحدود الزمانية: غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة، من نشأة البنك الدولي إلى الوقت الحاضر.

أولاً- الإطار النظري:

1-نشأة البنك الدولي:

في عام 1944، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عقد في ولاية نيو-هامبشاير في الولايات المتحدة الأميركية مؤتمر بريتون وودز والذي تمخض عنه إنشاء مؤسسة تمويلية دولية عرفت باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومقرها واشنطن. تمثلت مهمة البنك في سنواته الأولى، إعادة إعمار ما دمرته الحرب في الدول الأوربية واليابان. وبعد نجاحه في هذه المهمة، تمَّ توجيهه نحو خدمة التنمية -وفق ما جاء في ميثاقه- في الدول المتوسطة الدخل والدول الفقيرة.

بشكل عام البنك الدولي هو كيان مؤلف من منظمتين رئيسيتين[1]:

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD .

-المؤسسة الدولية للتنمية، أو الرابطة الدولية للتنمية IDA: والتي تم تأسيسها عام 1960 بهدف خدمة التنمية في البلدان النامية ومساعدة الفقراء من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح ومساعدات لهذه الدول.

و يضاف إلى المنظمتين السابقتين:

- المؤسسة الدولية للتمويل IFC: تأسست عام 1957، وهي مصدر متنوع للقروض ودعم الاستثمارات الخاصة، هدفها الرئيسي تطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الدولية.

-المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية ICSID: تأسس عام 1966 تتمثل مسؤوليته بحل الخلافات المتعلقة بالاستثمارات.

-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA: تأسست عام 1988وتتحمل مسؤولية الاستثمارات وتمويلها وضمانات التمويل.

وتشكل المؤسسات الخمسة السابقة في مجموعها ما يسمى مجموعة البنك الدولي.

يتألف البنك الدولي من 189 دولة عضو[2]، تتشارك جميعها في رأس مال البنك، ويحق فقط للدّول كاملة السيادة والأعضاء في صندوق النقد الدولي، أن يصبحوا أعضاءً في البنك الدولي، ويتم اكتساب عضويّة البنك عن طريق المساهمة في رأس ماله بحصّة محدّدة، تكون هي الأساس في تحديد قوته التصويتيّة، وحقّه في المشاركة في اتخاذ القرارات. ولقد اشترط في تسديد قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل العضو، أن يدفع كل عضو قيمة مساهمته في رأس مال البنك حسب الأسس التالية[3]:

- الجزء الأول 20% من الحصّة يتم دفعها أو تحت الطلب (حيث يتم سداد 2% من قيمة كل سهم بالذهب أو بالدولار الأمريكي، و18% المتبقية بعملة الدولة العضو المعنية).

- الجزء الثاني 80% من الحصّة تدفع على شكل ضمانات رأسماليّة تحت الطلب.

وتمنح حصة كل دولة في رأس مال البنك، القوة التصويتية لها على القرارات المتخذة، أما نظام التصويت يتم **وفق المبدأ التالي** : يعطي كل عضو 250 صوت أساسي وبعد ذلك يضاف إلى هذه الأصوات أصواتاً أخرى، حيث يعطى صوت واحد على كل سهم يملكه، وهذا يرتبط بحجم المشاركة (حصص الأعضاء) في رأس مال البنك، والّتي يتّم تحديدها بناءً على الأسس التالية[4]:

- حجم الناتج المحلّي (الدخل القومي).
- حجم الاحتياطي النقدي وكميّة الذهب المتوفرة لدى الدّولة.
- حجم التجارة الدوليّة والمدفوعات.
- قوة المساومة السياسيّة.
- عدد السكان.

2- خدمات البنك الدولي :

يمثل البنك الدولي أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية والمشاريع الاستثمارية –الهدف المعلن– حيث يقدم من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قروضاً (ضمن مجموعة من الشروط) ، وتتوزع هذه القروض على النحو التالي[5]:

–قروض استثمارية: تمنح بهدف إقامة مشاريع البنى التحتية الأساسية كالطرق، والموانئ، والمياه، والصحة والتعليم.

–قروض إنمائية: وهي مساعدات مالية سريعة تسمح بتطبيق برامج إنمائية، بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية وتعديل السياسات المتبعة وتطوير الأسواق والقدرة التنافسية.

–قروض التكييف الهيكلي: والتي تدخل في إطار برامج التكييف الهيكلي.

وبالإضافة إلى تقديم القروض والتمويل الذي تتطلبه الدول في مسيرتها التنموية، يقدم البنك خدمات استشارية وتحليلية من حيث تأمين المعلومات والمعونة الفنية والتقنية والمشورة في مجال السياسات، كما يعمل على تنمية قدرات الشعوب ولاسيما في الدول النامية وبناء قدراتهم المؤسسية وتحسين أدائهم ولهذا الغرض تمَّ إنشاء عدة شبكات تعليمية، ومنها(الشبكة العالمية للتعلم، برامج عالمية واقليمية عن معهد البنك الدولي، مركز موارد بناء القدرات). ولقد بلغ إجمالي قروض البنك الدولي في السنة المالية 2016 حوالي 45.900 مليون دولار[6].

3- أهداف البنك الدولي:

ضمن ميثاقه رفع البنك الدولي عدة شعارات وأهداف يمكن تلخيصها وفق ما يلي[7]:

–المساعدة في إعادة بناء وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء وتقديم التمويل اللازم لهذا الغرض.

–تشجيع الاستثمارات الدولية وتحرير التجارة الخارجية.

تشجيع القطاع الخاص، وعمليات الانفتاح الدولي.

–تسيير العمليات الاستثمارية مع الأخذ بعين الاعتبار"التأثيرات الاقتصادية للاستثمارات الدولية.

والسعي من أجل تحقيق عالم خال من الفقر والمرض، ومن أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً وغيرها من الأهداف المعلنة.

خلف هذه الأهداف النبيلة والشعارات التنموية الجذابة، تكمن حقيقة مغايرة لماهية البنك الدولي ودور مؤسساته، غير المراد التسويق والترويج لها، وفيما يلي يقدم البحث إضاءة على بعض جوانب هذه الحقيقة والآثار الناتجة عن تطبيق وصفات البنك الدولي الإنمائية ولاسيما في الدول النامية.

النتائج والمناقشة:

1- البنك الدولي، مؤسسة ذات طابع دولي بصياغة أميركية:

على الرغم من أنَّ مجموعة البنك الدولي، تشترك فيها أغلب دول العالم، ويفترض أن تكون إدارته وسلوكه المؤسسي وآليات اتخاذ القرارات فيه في إطار هذه التشاركية، سنجد أنه يظهر من خلال سير عمله، كأحد إدارات الحكومة الأميركية، يعمل وفقاً لأجندتها الخاصة ومصالحها، وذلك من خلال النقاط التالية :

ابتداءً من **المقر الرئيسي**: يقع البنك الدولي وجميع المؤسسات التابعة له في العاصمة الأميركية واشنطن، النطاق المكاني للحكومة الأميركية، وهوما يجعله قريباً من تأثير هذه الحكومة على القرارات المتخذة والأصح هيمنتها على جميع قراراته وسياساته[8]. فرغم أنَّ الوقائع تشير إلى أنَّ جون مينارد كينز أحد أهم الاقتصاديين والداعين لمؤتمر بريتون وودز، اقترح أنْ يكون مقر البنك والصندوق الدوليين مدينة نيويورك، تلافياً لهذا التأثير، ولكن الوفد الأميركي، وبطلب من الرئيس ترومان وقتها، أصر على العاصمة واشنطن كمقر رئيسي لمجموعة البنك الدولي[9].

انتقالاً إلى **الهيكلية المؤسسية للبنك** : إنَّ رئاسة البنك الدولي هي أميركية حصراً، حيث يوجد اتفاق غير مكتوب أن يكون رئيس البنك أميريكياً حصراً، يتم ترشيحه وتعيينه من قبل الحكومة الأميركية دون اللجوء إلى عملية انتخاب لرئيس البنك[10]. ويتولى إدارة البنك ثلاث مجالس وهي مجلس المحافظين، مجلس المدراء التنفيذيين، مجلس الاستشاريين. يبلغ عدد المدراء التنفيذيين 25 مدير يتوزعون على النحو التالي: 5 أعضاء دائميين يمثلون الدول الخمسة (الولايات المتحدة الأميركية– بريطانيا – فرنسا–ألمانيا– اليابان)، 3 مدراء غير دائمين يمثلون (السعودية – روسيا – الصين)، أما باقي الدول 181 يمثلها 17 مدير تنفيذي[11]، قد لا يعرف عنها شيئا. ومن المفارقة بمكان، أن تكون حصة أوروبا في المجلس التنفيذي 9 مقاعد ، وحصة آسيا 6 مقاعد، علماً أنَّ حصة آسيا من الناتج المحلي العالمي32 % مقابل 29% حصة أوروبا. ورغم أن افريقيا تتألف من 47 دولة مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي، إلاَّ أن حصتها لم تتجاوز المقعدين[12].

جميع الدول الأعضاء مشتركة في رأس مال البنك، كلٌّ حسب حصة سدادها، ووفقاً لنظام البنك كلما زادت حصة السداد كلما زاد نفوذ الدولة وقوتها التصويتية من هذا المنطلق، غدت الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي صاحبة أكبر حصة في رأس مال البنك[13] حيث تقدر بـ 20% من رأس مال البنك الدولي[14]، وهي الدولة المهيمنة على مجموعة البنك الدولي. وبالعودة إلى نظام التصويت، ذكرنا سابقاً أنه يحسب لكل دولة يحسب 250 صوت أساسي ويضاف إليها أصوات رهناً بعدد الأسهم التي يملكها كل عضو ورهناً بحجم الناتج المحلي، وبالتالي أميركا التي يبلغ حجم ناتجها المحلي ربع الناتج المحلي العالمي ستحصل على أكثر من 16% من إجمالي الأصوات، وهو ما يعطيها الحجة للتحكم في قراراته ولا سيما أنَّ عملية اتخاذ القرار في البنك تتطلب الحصول على 85% من قوة التصويت، وبالتالي فإن أي قرار لا يمكن أن يمر دون موافقتها. ومن المفارقات الواضحة في نظام التصويت، أنَّ عدد السكان هو أحد مقومات القوة التصويتية، نجد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ عدد سكانها 300 مليون نسمة، قوتها

التصويتية تكافئ 16% من إجمالي الأصوات، في حين الصين والتي يبلغ عدد سكانها ثلاث أضعاف سابقتها لا ترقى قوتها التصويتية إلى 4.4% من إجمالي الأصوات[15]. كما أن الدولة العضو المقترضة تخسر أصواتاً عند الاقتراض من البنك، وتكتسب الدولة التي مُنح القرض بعملتها أصواتاً إضافية إلى أصواتها الأساسية، وتطبيقاً لهذه المبادئ فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية على عدد كبير من الأسهم في رأس المال، وكذلك على نسب مئوية عالية من حقوق التصويت، ومما سبق نلاحظ أنَّ القوة التصويتية في البنك، تتركز بيد قلة من الدول (أميركا – الدول الصناعية)، مما يجعل قرارات البنك في خدمة مصالحها الذاتية دون النظر إلى حاجات الدول النامية التي لا تملك إلا القليل من الأصوات، وهو ما يجعل هذه الدول عاجزة عن الدفاع عن حقوقها ومصالحها، وهذا الأمر بحد ذاته مخالف لميثاق البنك الدولي على أنه مركز للحرية والتنمية والديمقراطية، فالولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم بأنها تصنف نفسها بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان، فهي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية داخل البنك الدولي، فهي تجعل قرارات البنك الدولي في خدمة مصالحها الذاتية دون النظر إلى حاجات الدول النامية.

بالنسبة لمهام مؤسسات البنك : ذكرنا سابقاُ نتيجة توسع البنك الدولي بمهامه ألحقت به مجموعة من المؤسسات استخدمت في العلن كمؤسسات تمويل للمشاريع الاستثمارية، والسعي لتنمية البلدان الفقيرة، وحل نزاعات الاستثمار، ولكن الهدف الأميركي الحقيقي منها تمثل في حصار المد الاشتراكي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولتها إبعاد أوروبا عن هذا المد وقتها، من جهةٍ ثانية جميع المؤسسات بما فيها هيئة التنمية الدولية، نافذه للشركات المتعددة الجنسيات والمشاريع العابرة للقوميات إلى الدول الأخرى ولاسيما النامية منها، بهدف إحكام السيطرة عليها اقتصادياً حيث باتت هذه الشركات تمثل اليد الخفية لتحديد سياسات العمل الاقتصادي. وفي هذا السياق يمكن القول بأنَّ البنك الدولي أشبه بفرع من فروع وزارة المالية الأميركية وأداة لاحتلال الدول اقتصادياً بدل عن احتلالها عسكرياً.

2- منهجية منح الإئتمان والقروض:

توصف عملية منح الاعتماد (القرض) من قبل البنك بأنها شائكة وعلى درجةٍ عالية من المشروطية والصعوبة وتتطلب موافقة جميع الأعضاء على فتح الاعتماد للدولة طالبة القرض، ومع ذلك تصدم جميع هذه الإجراءات والقرارات بعرض الحائط، أمام موافقة أميركا من عدمها على منح القرض، بحجة أنها المساهم الأكبر في رأس مال البنك، وهو ما يخولها التحكم بالسياسة الائتمانية وآلية منح القروض.

وموافقة أميركا هي رهن بالتقييم السياسي للدولة طالبة القرض[16]، فإذا وضعت الدولة في مصاف الدول الموالية لأميركا، حصلت على القرض بغض النظر عن تحقيقها للشروط، وإذا كانت في مصاف الدول المناهضة لأميركا، فإنَّ طلبها يرفض بذريعة عدم تلبية الشروط المطلوبة. وهذا يعني أنَّ سياسة الإقراض رهن بالقرار الأميركي لفتح الاعتماد من عدمه، ولقد صرح جون كيندي بأن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية على وضع وإحكام سيطرتها على العالم، والأحداث التي وقعت خير دليل على ذلك، ففي عام 1947 رفض البنك الدولي منح فرنسا قرضاً لإعادة الإعمار حيث كان الشيوعيون في سدة الحكم وقتها وعقب مغادرتهم منحت فرنسا طلبها بالقرض الذي تحتاجه، وحين كان يُنظر إلى طلب الاقتراض لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، أصدرت أميركا قراراً برفض منح الاعتماد، ولم تُمنح هاتين الدولتين طلبهما، وفي عام 1955 رفضت أميركا تمويل مشروع السد العالي

في مصر خلال – فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر المناهض للسياسات الأميركية– رغم أنَّه مشروع تنموي ويمثل جوهر أهداف البنك[17]، بالمقابل منحت مصر خلال فترة الرئيس محمد حسني مبارك، عدة قروض، حيث كانت السياسة المصرية محابية للإرادة الأميركية، أما هايتي، خلال الفترة 1997–2004 لم تستطع الاقتراض من البنك، بسبب انزعاج أميركا من انتخاب الرئيس ارستيد المناهض لسياساتها، في حين دول أخرى أقل فقراً وكفاءة حصلت على القروض. في سياقٍ آخر، يعتمد البنك أسلوب التحيّز في منح القروض فخلال الفترة 2005–2009 مُنحت منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي ذات الكثافة السكانية المنخفضة 23.4% من إجمالي القروض، في حين منحت إفريقيا ذات الكثافة السكانية المرتفعة 0.8 مليار نسمة 20.2 % من إجمالي القروض. في عام 2013 حصلت دول أوروبا على 62% من اعتمادات البنك والصندوق الدوليين في حين حصلت الدول النامية على 40% فقط[18]. وتكمن المفارقة هنا أنَّه على الرغم من أنَّ رسالة البنك موجهة نحو عالم خالٍ من الفقر، فإنَّ أموال البنك موجهة بطريقة تتجاهل فيها المناطق المحتاجة والتي يعيش نصف سكانها تحت عتبة الفقر.

ومن هنا فإن المتتبع لسياسة إقراض البنك الدولي وقراراته، يمكن أن يلاحظ:

– الدور الكبير الذي تلعبه الضغوط السياسية للدول الكبرى لتحديد هوية المستفيد من موارد البنك الدولي على عكس ما جاء في نص اتفاقية البنك الدولي التي أشارت إلى أن البنك الدولي يحكمه قواعد لا تسمح بتدخل الاعتبارات السياسية.

– إن قرارات الإقراض الصادرة عن البنك الدولي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تعكس أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، وسجل الإقراض للبنك الدولي يشهد على وجود تقاطع مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فالانحياز إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يحسن فرص بلد ما في الحصول على قرض، إذ أنها تكافئ ولاء الذين يبقون على مقربة منها ومن سياستها.

3- برامج التكييف الهيكلي

ينطلق البنك الدولي في توصياته وتوجيهاته التنموية لجميع البلدان من مبدأ "مقاسٌ واحدٌ يناسب الجميع"[19]. فبالإضافة إلى سياسات الإقراض السافرة التي تنتهجها المؤسسة الدولية للتمويل، يجبر البنك الدولي، الدولة طالبة القرض، تطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الاقتصادي بل ويتعداها أوقاتاً كثيرة إلى الصعيد السياسي، تحت عناوين برامج التكييف الهيكلي كشرط أساسي لمنح القرض بعد الموافقة الأميركية عليه. وفيما يلي يستعرض البحث بشكل موجز أهم نقاط برنامج التكييف الهيكلي.

<u>يستند برنامج التكيف الهيكلي إلى النقاط التالية</u>[20] :

–الخصخصة بحجة دعم القطاع الخاص وتنميته.

–التقشف المالي وإنهاء الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية.

–تحرير التجارة الخارجية وفتح الباب أمام المستوردات .

–تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة.

في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أنَّ تطبيق برامج التكييف الهيكلي الّتي يتبناها البنك الدولي تنطوي على مخاطر كثيرة على البلدان الّتي تلتزم بتطبيقها، ومن **<u>هذه المخاطر</u>**:

أ- تخفيض المصاريف الحكوميّة بحجة مواجهة العجز، وهذا يعرض كل قطاعات النشاط الحكومي للتخفيض، لاسيما الصحة والتربية والتعليم، والبرامج الاجتماعيّة، وهذا يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال وفقدان الكثير من فرص العمل. وهذا ما حدث في جميع الدول التي طبقت هذه الإصلاحات حيث كان ارتفاع معدل البطالة أول مؤشر على إخفاق هذه السياسات.

ب- إزالة العوائق أمام التجارة الدوليّة: إنّ إلغاء التعريفات الجمركيّة، يعني بالتالي منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحليّة، وبالتالي ازدياد حالات الإفلاس. كما حدث في غانا 2002 عندما أزالت التعرفة الجمركية على وارداتها الغذائية،حيث تمَّ إغراق أسواقها بالمنتجات الأوروبية ونتيجة لذلك تضرر المزارعون فيها بشكل كبير لأنَّ أسعار الواردات كانت أقل من ثلث السعر المحلي. وفي نفس الفترة زامبيا لم يبقى لها من شركاتها المحلية والبالغ عددها 140 شركة، سوى 8 شركات نتيجة إزالة التعرفة عن الجمركية عن الواردات[21] .

ت- التخلي عن سياسة دعم بعض السلع الأساسيّة: (كالخبز، والأرز، والمحروقات)، الأمر الّذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي يحدث اضطراب بأسعار الخدمات وتدني سلّم الأجور، وتكون المحصلة انخفاضاً حاداً في مستوى المعيشة.

ث- خصخصة مؤسسات الدولة: وهذا ما يعني بيعها في السوق العالميّة، ونزع ملكية الدّولة لمؤسساتها ونقل أصولها الإنتاجيّة للقطاع الخاص بغض النظر عن جنسيته، ويفقد البلد بالتالي السيطرة على السياسة الاقتصاديّة الوطنيّة، وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف دور الدّولة في البلاد الّتي ترضخ لهذه البرامج، ونتيجة لتخلي الدّولة عن التزاماتها اتجاه القطاعات الاجتماعيّة كالصحة والتعليم وغيرها، سيؤدي هذا إلى نتائج كارثية في أغلب الدول النامية.

أثبتت التجارب إخفاق السياسات الموصى بها من قبل البنك الدولي وفشلها في تحقيق أهدافها المعلنة، وجلَّ ما يمكن وصف عواقبها بالكارثية خاصةً على الطبقة العاملة والفقراء، وفي هذا السياق تعتبر تجربة الأرجنتين مثالاً صارخاً على هذا الفشل، ففي عقد التسعينيات طبقت الأرجنتين برنامج التعديل الهيكلي والذي شمل تخفيض قيمة العملة ودولرة الاقتصاد بحجة مكافحة التضخم، وتمت خصخصة المؤسسات الحكومية بما فيها البريد الوطني وكانت النتيجة، انكماش الناتج المحلي الإجمالي 21% خلال الفترة 1998-2002 [22]، ونتيجةً لذلك تأزم وضع الأرجنتين أكثر وأصبحت عاجزة عن سداد دينها البالغ 100 مليار دولار، لتعود وتتعافى انطلاقاً من سياسة إصلاح داخلية المنشأ وسددت في وقت لاحق ديونها، وفي عام 2005 قطعت علاقاتها بالمؤسسات الدولية.

مما تقدم أعلاه، يمكننا أنْ نلاحظ أنَّ النهج الذي يتبناه البنك الدولي هو نهج اقتصادي ليبرالي ذو طابع رأسمالي، ويسعى البنك بكافة الأساليب إلى ترويج هذا النهج في البلدان كافةً ولاسيما النامية لجعلها تدور في فلك الرأسمالية العالمية وخدمة مصالحها.

4- مصيدة الديون الخارجية

خلف شعارات برَّاقة رفعها البنك الدولي كالتمويل لدعم التنمية، تحاك مؤامرة هدفها إغراق الدول النامية بالديون، وتقييدها واستغلالها في إطار خدمة هذا الدين، وتمثل سياسة الإغراق بالدين الخارجي،أهم وسائل الولايات المتحدة والدول التي تسير في ركبها، للسيطرة على الدول النامية، بشكل خاص عبر مؤسسات البنك الدولي وخبرائه. حيث تقوم هذه السياسة على تشجيع وإغراء الدول النامية على الاقتراض من المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، مبالغَ

ضخمةً جداً تفوق قدرتها على السداد، وبذريعة المساعدة في دعم الأعمال التنموية فيها ودون الاهتمام بمدى ملائتها على السداد. وتحت وطأة الحاجة من جهة والتشجيع والترغيب من جهةٍ أخرى، تسقط الدولة في مصيدة الدين الخارجي.

هذه السياسة التي انتهجتها الدول الرأسمالية عبر المؤسسات الدولية، أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية للدول النامية إلى أرقام خيالية، تعكس الأهداف الحقيقة وراء هذا التمويل والدعم، فبعد أنْ كانت المديونية الخارجية لا تتجاوز 50 مليار دولار عام 1968 فقزت بشكل كبير إلى 612 مليار دولار أميركي في عام 1982 [23]، وأخذ هذا الحجم بالتصاعد من 539 مليار دولار عام 1990 إلى1770 مليار دولار في عام 1997 [24]، وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بلغ حجم الدين الخارجي 2.5 بليون دولار لعام 2006 ووصل إلى 4.8 بليون دولار في نهاية عام 2012[25]. دفع فوائد الدين الخارجي، يعتبر العبء الأكبر للدين، حيث تقتص هذه الفوائد الجزء الأكبر من الحصيلة النقدية للدولة المقترضة، وما يحدث في هذه الحالة تصبح الدولة المقترضة بين طرفي كماشة، مثقلة بحجم القرض وعاجزة عن سداده من جهة، ومثقلةً بخدمة الدين ودفع فوائده من جهةٍ ثانية وبهذا الوضع قد تضطر إلى الاقتراض مرة ثانية من أجل سداد القرض السابق، ونتيجةً لذلك ينحرف القرض عن الهدف التنموي الذي طلب من أجله إلى تمويل القروض نفسها، وجرّاء ذلك تدخل الدولة المقترضة ضمن حلقة مفرغة. حيث دفعت البرازيل والمكسيك والأرجنتين 320 مليار دولار لسداد القروض، ودفعت 29 مليار دولار فوائد على هذه القروض. وفي هذا السياق، أشار الباحث جوزيف ستيغلز Joseph Stigilz في كتابه Globalization and Its Discontents إلى أنَّ القروض التي يقدمها البنك الدولي للدول النامية ليس لها اعتبارات اقتصادية و تضر أكثر مما تنفع[26].

على الجانب الآخر: نتيجة عجزها عن سداد مستحقاتها، تصبح الدولة المقترضة عرضة للابتزاز السياسي والاقتصادي من قبل الدول المانحة والتي تسعى للسيطرة على مقدَّرات سابقتها واستغلالها بشكل كبير لصالحها ولاسيما من خلال إلزامها على فتح أراضيها للشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل وسيلة الدول الرأسمالية لاختراق الدول والهيمنة عليها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. من الملاحظ أنَّ الهدف الأساسي من مصيدة الديون الخارجية، هو إفقار الدول لجعلها تخضع لحالة من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية يترتب عليها تبعية القرار السياسي، بحيث تصبح الدولة النامية سيادةً وموارداً وشعباً رهينة الدول المانحة والشركات المتعددة الجنسيات. هذا وتعتمد الدول الرأسمالية في تطبيق مصيدة الديون الخارجية على شبكة متكاملة من الخبراء والمختصين في مجال الإغراق بالدين والذين يطلق عليهم قراصنة القروض Economic Hit Man وفي ذلك يقول جون بيركنز في كتابه Confession Of Economic Hit Man، أنَّ نجاح هؤلاء يتلخص بخلق مبررات لإغراق الدولة النامية التي تمثل هدفاً للأنظمة الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات، بالقروض[27]. ثمَّ العمل على إفلاس هذه بحيث الدول تبقى في دائرة الرهن لهذا القرض والدولة المانحة له، وبالتالي تصبح هدافاً سهل المنال عند الحاجة اليها مثل إنشاء قواعد عسكرية، تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وتجارية.

مما تقدم يمكننا أن ندرك أن ماهية البنك الدولي ومؤسساته ليست بالصورة المراد تسويقها وإنما هو وسيلة بيد الولايات المتحدة والدول الصناعية لاختراق الحدود الوطنية للدول والسيطرة عليها من كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما يخدم مصالحها وفق أجندات خاصة، أعدت لهذا الغرض .

5 -آلية توظيف برامج القروض والتكييف الهيكلي للسيطرة على الدول النامية :

تمثل عملية الإقراض ثمَّ برامج التكييف الهيكلي، منهجية متكاملة يتبعها البنك الدولي للتغلغل في الدول النامية التي تمثل هدفاً للأنظمة الرأسمالية، للسيطرة عليها اقتصادياً وسياسياً. والمتتبع لنشاط البنك الدولي في البلدان النامية يرى بأنَّ حتى مساعداته لم تكن تخلو من الشروط الاقتصادية المجحفة بحق هذه البلدان، حيث يقوم خبرائه **بدراسة وتحليل المؤشرات التالية:** متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واحتمالات تطوره، معدّل نمو الدخل القومي واحتمالات تطوره، معدّل نمو السكان، ومعدّل الادخار والوسائل الّتي يتحقّق بها، وحصيلة الدّولة من النقد الأجنبي، ومصادر الإقراض، والمواد الضريبية، ومعدّلات التبادل التجاري، وتطورات المديونيّة، والفوائد، والثروة المرتبطة بها، ومدى اعتماد الدّولة على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وآثار التغيرات في الأسعار الدوليّة على الصادرات، وكيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لدفع المستحقات الخارجيّة، ودراسة الهيكل الجمركي والتعريفات المفروضة، ومصادر الطاقة، وحجم الاعتمادات على الخارج في مجال الغذاء، والحالة الاقتصاديّة العامّة للبلاد، ومدى ارتباطها بمشاريع منتجة أو غير منتجة بالإضافة إلى تحليل الوضع السياسي الداخلي، والخارجي، ودرجة الانفتاح على الاستثمار الخاص الأجنبي، وعلى سجل التسديد والسياسة التصديريّة[28]. وعلى الرغم من خطورة هذه المعلومات، ومع أنَّ الحصول عليها يمثل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية إلا أنّ البنك الدولي يصر على الحصول عليها، بذريعة تحديد الملاءة الاقتصادية للبلد ومعرفة مقدرتها على سداد القرض. وفي ظل الفلسفة الليبرالية التي ينتهجها البنك الدولي، يقوم بصياغة التوجيهات والبرامج، التي يعطي من خلالها الأولوية للمؤسّسات الخاصّة المحلية والأجنبية، ويعمل على تصفية مؤسّسات القطاع العام. وقد بدأ البنك الدولي يبسط نفوذه في التسيير الاقتصادي للبلدان النامية عن طريق سياسة حيويّة توسعيّة لعمليات الإقراض هدفه منها، فرض اللعبة الدوليّة الّتي حدّدتها الدّول الغربيّة، وقبول النظام الدولي السائد، مما يفسّر رفض البنك الدولي لأي تغيرات في تلك البلدان لا تتماشى أو تتعارض مع المخطط الّذي تسير عليه التجارة الدوليّة أو الّتي تعرقل الاستثمارات الخاصّة وخدمات الديون. حيث يفترض بالقروض أن تكون سنداً للحكومات المطالبة بها، إلا أنه غالباً ما تكون النتائج عكسية تماماً، فأغلب القروض يتّم صرفها لتمويل مشاريع استهلاكية وغير إنتاجيّة ولا تساهم في تطوير البنيّة الاقتصاديّة والإنتاجيّة للدّول المستدينة، أو تستخدم للقيام بإصلاحات شكلية وإنتاج سلع تجاريّة معدة للتصدير نحو الدّول المانحة وبالثمن والشروط الّتي تحددها هذه الأخيرة. وعند الاطلاع على أرقام المديونية القطرية (كل دولة على حدا)، للدول النامية، سنجد أنَّ مديونية بعض الدول فاقت الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة، ففي أوغندا بلغت المديونية الخارجي لصالح البنك الدولي، نسبةً إلى الناتج القومي الإجمالي عام 2000 ما يعادل 58,1%، وفي زامبيا بلغت المديونية الخارجية عام 2000 ما يعادل 187% من الناتج القومي الإجمالي، وفي زيمبابوي بلغت المديونية الخارجية،عامي 2007-2008 ما يعادل 103.1%،126.1% على التوالي [29]، ليبقى التساؤل المطروح هنا، بما أنَّ حجم الأموال المتدفقة إلى تلك البلدان بذريعة إقامة مشروعات تنموية وصل هذا الحجم من الضخامة لماذا بقيت معدلات البطالة فيها مرتفعة، فخلال الفترة

2011–2014[30]، بلغ معدل البطالة في زامبيا 30% من القوى العاملة وأغلبهم من الفئة الشابة، في زيمبابوي بلغت بطالة المتعلمين 78% من إجمالي المتعطلين عن العمل خلال نفس الفترة. والتساؤل الثاني المطروح كيف يمكن لدولة بلغت مديونيتها هذه الضخامة، الاستفادة من مواردها في تفعيل عملية التنمية لديها، حيث أنَّ أغلب العائدات المادية من المفترض أن تذهب لسداد القرض وخدمة الدين. من جهةٍ ثانية، الدول النامية معروفةً إما بافتقارها للموارد الاقتصادية، أو افتقارها لآلية المؤسساتية والتكنولوجية التي تمكنها من الاستفادة من مواردها لذلك ستغدو عاجزة عن سداد ديونها، فالدين المترتب على الدولة النامية، جزأين مبلغ القرض وفوائد القرض، حيث يتم التلاعب بأسعار الفائدة ورفعها لزيادة عبء المديونية ،كما فعلت به الولايات المتحدة الأميركية في الثمانينات ورفعت أسعار الفائدة وخلقت أزمة الديون، ونتيجة ارتفاع أسعار الفائدة دفعت الدول النامية بين عامي 1980–1992 ما يقارب 1662 مليار دولار[31]. وفي ذلك يورد الباحث هربرت جاوش، "تسديد الديون يستنزف 160 مليار دولار سنوياً من البلدان النامية، حيث أصبح تسديد الديون الآلية الرئيسية لنقل الثروة من الجنوب (دول أفريقيا وآسيا)، إلى الشمال (الدول الغربية) "[32].

إن عجز الدول النامية عن سداد ديونها أمر مخطط له، وتدركه الدول المانحة الرأسمالية تماماً، لتأتي المرحلة الثانية من منهجية السيطرة عبر برامج التكييف الهيكلي. فعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية ومن ضمنها بلدان عربية، قامت بتطبيق برامج التكييف الهيكلي، كحل مثالي لتحقيق التنمية ودعم النمو. إلاَّ أنَّ حقيقية الأمر كانت معاكسة تماماً لذلك، فالسياسات التي تضمنتها برامج التكييف الهيكلي وفق منظور استراتيجيات الدّول الرأسماليّة، وتبناها وفرضها البنك الدولي على تلك البلدان ليست في حقيقتها سياسات تنموية، بل يكمن الهدف من وراءها، تقييد الدول بالديون، وإجبارها على فتح أسواقها أمام منتجات واستثمارات الدّول المتقدّمة، مما أدى إلى تحطيم حياة الملايين، فالمشاريع التي تمَّ العمل عليها، أدت إلى زيادة الفوارق والتفاوت الاقتصادي بين طبقات الدّول المستدينة، وخلّفت مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة لم تكن موجودة أصلاً[33] ، بالإضافة إلى إخفاقها في مكافحة الفقر أو التقليل من تأثيره. وبالنتيجة وجدت الدول النامية نفسها ضمن حلقة مفرغة فقدت من خلالها الأموال اللازمة لتمويل التنميّة، وأضاعت سنوات كثيرة، حيث أفضت **برامج التكييف الهيكلي في الدول النامية إلى العواقب التالية:**

أ– هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظيف، وازدياد الطاقات العاطلة، وكثرة حالات الإفلاس، وتدهور أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل، وارتفاع معدّلات البطالة، وتراجع قدرات غالبيّة المواطنين للحصول على حاجاتهم الأساسيّة[34]. فالعديد من الدراسات أكدت على العواقب الوخيمة لبرامج التكييف الهيكلي، بعض دول أميركا اللاتينية التي طبقت الوصفات الدولية، مثل الأرجنتين–كما ذكرنا سابقاً– انخفض فيها الناتج المحلي بما يقارب 21% ، في حين دول المنطقة التي رفضت تطبيق تلك السياسات شهدت نمواً سنوياً بلغ 8.5% خلال الفترة نفسها. أما دول أفريقيا وخاصةً دول جنوب الصحراء تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 164مليون شخص عام 1981 إلى 298 مليون شخص في عام2004 [35]. وفي أوغندا قامت الحكومة في فترة التسعينيات بإلغاء الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وخصخصة المؤسسات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تراجع العمالة في القطاع الرسمي بنسبة 14% من السكان النشيطين اقتصادياً، وفي زامبيا تمَّ تسريح ما يقارب 170000 عامل بعد تطبيق

حزمة سياسات التكييف الهيكلي[36]. كمثال ومن الدول العربية، التي طبقت وصفات البك الدولي الهيكلية، **الأردن** حيث أشارت معظم الدراسات إلى أنَّ برامج التكييف الهيكلي التي طبقت كانت سلبية الأثر، حيث رافقت عمليات تخفيض العملة بنسبة 50%موجات تضخمية عالية وبلغ معدل التضخم عام 1989، حوالي 25.6% [37] نتج عنه ارتفاع في أسعار معظم المواد الأساسية والمستوردة وهذا بدوره انعكس سلباً، على المستويات المعيشية للأفراد. وارتفع خط الفقر من 1.5% لنفس العام إلى 6.6% عام 1993، وفي عام 1994 وصل عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى27% من عدد السكان. وفي **الجزائر**: نتيجةً لحجم المديونية العالية اضطرت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها وتحمل برنامج تكييف هيكلي على ثلاث مراحل (خلال الفترة 1995-1998) لرفع كفاءة الاقتصاد وتحريره[38]. ولكن عواقب هذه البرامج كانت كارثية، حيث قفزت معدلات البطالة من 12.6%عام 1989 إلى 20.7%عام 1991 وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 28.6% وذلك عائد إلى تسريح360 ألف عامل، حيث وصفت تلك البطالة هيكيلية تقنية. كما ارتفعت نسبة الفقراء من 8% عام 1988 إلى 20% منتصف التسعينيات، لتصل إلى 30% بداية عام 2000.

ب-إن إطلاق قوى السوق، والمراهنة على دور طليعي لقطاع خاص مزيّف، أدى إلى تهميش دور الدّولة، المالي، والاقتصادي، والاجتماعي، وهذا بدوره أدى إلى تمهيد الطرق أمام الاستثمارات الخارجيّة لاستملاك القطاع العام، وبالتالي إضعاف مؤسسات الدولة الخدميّة، والاجتماعيّة[39]، وهو بدوره أثر على النواحي الاجتماعية والتعليمية، ففي دول جنوب أفريقيا كأوغندا، زامبيا، زيمبابوي ارتفعت معدلات الوفيات ونسبة الطلاق، وتراجعت برامج التعليم، وانخفض عدد المعلمين، وازداد التفاوت في مستوى التعليم بين الطبقات الغنية والفقيرة ، فخلال الفترة 1990-1993 صرفت حكومة زيمبابوي على تسديد الديون ما يعادل 35 مرة من الصرف على التعليم الابتدائي[40].

ت-إنّ سياسات البنك الدولي الّتي فُرضت على البلدان النامية، كانت تهدف إلى توريطها بأكبر قدر ممكن من المشاريع الفاشلة المموّلة بقروض يدفعها مواطنو هذه الدّول، والّتي تزيد الأوضاع الماليّة والاقتصاديّة تعقيداً وتؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور دراماتيكي في الحالة الاجتماعيّة للناس، فالقروض المقدّمة من قبل البنك الدولي من المفترض أن يتّم من خلالها تمويل القطاعات الاقتصاديّة المختلفة لغرض دفع عجلة التنميّة في البلد المقترض، إلا أنّها غالباً ما تمَ توجّيهها لتمويل مشاريع هامشية، وفي ذلك تناقض واضح مع الغاية المعلنة من تقديم القروض من قبل البنك الدولي[41].

ث-أدت عمليّة تحرير الواردات السلعيّة من القيود النوعيّة، والكميّة، والخفض التدريجي للرسوم الجمركيّة من قبل البلدان النامية، إلى عدم قدرة هذه البلدان على إحداث نمو حقيقي في صادراتها السلعيّة، مّما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها التجاريّة، وارتفاع مديونيتها الخارجيّة، بالإضافة إلى عدم قدرة صناعاتها من الصمود أمام صناعات الدّول المتقدّمة بسبب التنافسية العالميّة مّما انعكس سلباً على تطوير هذه الصناعات[42]. ففي البيرو قامت الحكومة بتخفيض التعرفة الجمركية على القمح المستورد من الولايات المتحدة،-التي تقدم لمزارعيها دعم زراعي قدره 40 مليار دولار

سنوياً– [43]، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر بمزارعي البيرو ودفعهم لإنتاج الكوكايين كبديل للقمح، وخسارة البيرو لمحصول استراتيجي هام.

ج–تكريس مفهوم التبعيّة، فالسياسة الماليّة الّتي يتّبعها البنك الدولي من خلال المنح والقروض الممنوحة للبلدان النامية، تعتبر من أهم العوامل الّتي تكرّس مفهوم التبعيّة، كون هذه القروض مكّبلة بقيود وشروط تفرضها الأطراف المانحة داخل البنك الدولي من خلال سياسات وبرامج تعمق من تبعيّة الدّول المدينة لرأس المال الدولي وذلك وفق الشروط والمعايير محددة مسبقاً، حيث تكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقها، الأمر الّذي أدّى إلى تعرّض حريّة السياسة الاقتصاديّة واتّخاذ القرارات الهامة بهذه الدّول للخطر الشديد، بحيث أصبح من الضرورة بمكان مراعاة الضغوط والمصالح الخاصّة بالجهة المانحة، والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصاديّة للدولة، مّما أدى في النهاية إلى تحوّل الدولة عن الطريق الإنمائي الّذي كانت تختاره الدّولة بوعي واستقلاليّة، والسير في طريق آخر حدّده البنك الدولي كشرط من شروط الحصول على هذه المنح والمساعدات، وهذا الطريق في أغلب الأحيان لا يؤدي الأهداف المنشودة منه، وترجع هذه التبعيّة سواء كانت سبباً أو نتيجة للمديونيّة الخارجيّة، للحاجة إلى مصادر تمويل الخطط الإنمائيّة، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالبلدان ذات الموارد الماليّة المحدودة إلى الاقتراض من البنك الدولي، والاعتماد على المنح والقروض الخارجيّة مّما جعلها تعاني من التبعيّة الماليّة للبنك الدولي.

ح–نتج عن التبعية المالية للبنك الدولي، اندماج المؤسّسات الماليّة للدول المقترضة في النظام الرأسمالي الدولي مّما جعل النظام المالي لهذه الدّول مرهون بالتغيرات والتقلبات الّتي تطرأ على النظام المالي العالمي.

خ– تجدر الإشارة إلى أن آثار تفاقم حجم الديون الخارجيّة لا تقف عند الحدود الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بل إنها تتجاوزها إلى تعريض حريّة صنع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات، والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميّز بهيمنة الدّول المتقدّمة، الّتي تهدف إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام المنح والقروض كأداة ضغط على البلدان النامية لتحقيق أهدافها وأطماعها. فالأموال المقدمة لها قدرة التأثير في سيادة الدّول وتلعب دور الشرطي الّذي يلزم الدّول المدينة بتوجّهات معيّنة في سياساتها العامّة، وهو ما يشكّل مساساً بالسيادة الوطنيّة، واستقلال القرار السياسي. فالقروض والمنح ليست فقط مشروطة بشروط ماليّة اقتصاديّة بل أيضاً تكون مرهونة بمواقف سياسيّة يجب على الدّول الّتي ترغب بالحصول عليها تبنّي هذه المواقف من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبنّي وتأييد هذه الدّول لسياسة الدّول المانحة، والقيام بتبنّي نظامها السياسي، وتطبيق النظام المالي المتّبع بهذه الدّول بغض النظر عن ماهية هذا النظام، وفي كثير من الأحيان لا تتلاءم الأنظمة الماليّة المتّبعة في الدّول الغربيّة مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في البلدان النامية.

د– انعكست السياسة الّتي يتبعها البنك الدولي في تعميق تبعيّة اقتصادات البلدان النامية للدّول المتقدّمة على النقل الأفقي للتكنولوجيا، أي استيرادها من الدّول المتقدّمة بدل العمل على تنميتها وطنياً، أو قومياً، أو إقليمياً، حيث اختارت تلك البلدان اكتساب التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزةً، الأمر الذي سيمكّنها من اقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنيّة لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجيّة لهذه البلدان مّما عمق من تبعيتها للدّول المنتجة

لهذه التكنولوجيا، ففي الدول العربية على سبيل المثال لا يتجاوز الإنفاق العربي على قطاع البحث والتطوير من الناتج المحلّي الإجمالي 1%، بينما تنفق كل من الولايات المتّحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، من 2-4% من ناتجها الإجمالي[44].

ذ- احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجيّة الإستراتيجية، بعد توريط الدول النامية بمديونية عالية، ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجيّة في هذه الدّول، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع الّتي تملكها الدّولة في هذه البلدان، وقد لقي هذا الطرح صدى واسعاً في نفوس الدائنين لأنه يحسّن من محافظهم الماليّة ويحوّل الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجيّة ذات عوائد مستمرة، وهنا يتحوّل الدائنون إلى مستثمرين وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعيّة الخارجيّة.

ر-كما أثرت برامج التكييف على البيئة والمحيط وذلك نتيجة زيادة استغلال الموارد الطبيعية لتلبية حاجات التصدير، ففي غانا ونتيجة لشروط البنك الدولي لم تعد الغابات تغطي سوى 25% من المساحة الإجمالية لهذا البلد[45].

وفي إطار اقتراح بعض الحلول التي يمكن للدول النامية أن تلجأ لها لمواجهة مشكلاتها وللتخفيف من الآثار السلبيّة عند تعاملها مع البنك الدولي:

أ- إصلاح السياسات الماليّة في البلدان النامية، والاستفادة من تجارب دول سابقة اكتشفت خطر سياسة البنك الدولي عليها فأوقفت التعامل معه وأوجدت البدائل عنه، ومن هذه الدول على سبيل المثال الأرجنتين.

ب- توجيه قروض البنك الدولي في حال الاستقراض منه، إلى قطاعات تخدم عملية التنمية المستدامة في البلد المقترض.

ت- التوجه إلى التكتل فيما بين الدول النامية لمواجهة سياسات البنك الدولي، والحد من آثارها السلبية على اقتصاداتها، والمناداة بإصلاحه لتجاوز بعض النقاط مستقبلاً والتي منها: إعادة النظر ببرامج التكييف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي، وأن يسمح للبلدان المقترضة أن تتبنى من هذه البرامج ما يناسبها وفقاً لطبيعة اقتصادها وحاجاتها التنموية لتصبح قادرة على تحقيق أهدافها المتمثّلة بتحقيق التنميّة الاقتصاديّة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. إنّ قواعد وسياسات البنك الدولي مبنيّة بما يتلاءم مع مصالح الدّول الرأسماليّة، فالبنك الدولي أكثر الأدوات أهميّة للبلدان الصناعيّة المتقدّمة لانتزاع السيطرة من جهاز الدّولة في بلدان العالم النامي، وذلك بسبب امتلاك الدّول الصناعيّة المتقدّمة الكبرى للجزء الأكبر من رأسمال البنك الدولي، وبالتالي سيطرتها على قوته التصويتيّة وعلى اتخاذ القرارات الّتي تخدم مصالحها. فالولايات المتّحدة بوصفها أكبر حامل أسهم في البنك الدولي، كان باستطاعتها دائماً السيطرة على سياسة البنك الدولي وتوجيه قروضه بما يتلاءم مع أهدافها وسياستها، لفرض سيطرتها وهيمنتها على الاقتصاد العالمي.

2. إنّ اعتماد بعض البلدان النامية على سياسات البنك الدولي أدى إلى تفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أدت هذه السياسات الاقتصادية غير المجدية وغير الرشيدة والبعيدة في معظم الأحيان عن العقلانيّة الاقتصاديّة إلى ازدياد وطأة الآثار السلبية لسياسات ووصفات البنك الدولي على عملية التنميّة الاقتصاديّة في البلدان النامية.

3. إنّ الدور والنشاط المالي الّذي يلعبه البنك الدولي في سعيه لتحقيق التنميّة في الدول النامية، ما هو إلا أداة لتحقيق تبعيّة هذه الدّول للبنك الدولي، مستغلاً ضعف اقتصادياتها وحاجتها للتمويل، لفرض سياساته وبرامجه الّتي تؤدي في نهاية المطاف إلى التحكّم بالقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول المدينة، ومن ثمّ إدراجها كطرف تابع لا فاعل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

4. إنّ الهدف الأساسي من وراء برامج التكييف الهيكلي الّتي يفرضها البنك الدولي على الدول النامية هو خلق الظروف المناسبة من اقتصاديّة، ونقديّة، وماليّة، وتشريعية، داخل الدول النامية، لتمكين الشركات متعدّدة الجنسيات من إحكام سيطرتها وتدخّلها في هذه البلدان، وجرها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

التوصيات:

1- السعي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية بين الدول النامية، يتم في إطارها التعاون والتنسيق فيما بينها.

2- الاستفادة من تجارب دول سابقة اكتشفت خطر سياسة البنك الدولي عليها فأوقفت التعامل معه وأوجدت البدائل عنه، ومن هذه الدول على سبيل المثال الأرجنتين.

3- العمل على توجيه الأموال المقترضة، نحو المشاريع الإنتاجية القادرة على توليد معدلات نمو اقتصادية حقيقية وخلق فرص العمل، والابتعاد قدر الإمكان عن المشاريع ذو الطابع الاستهلاكي التي لا تساهم في خلق أي قيمة اقتصادية مضافة.

4- تنويع مصادر الاقتراض، بحيث لا يتم الاعتماد على دولة أو جهة اقتصادية واحدة وإنما السعي إلى توفير الأموال بأفضل الشروط المقدمة، ووضع سياسة رشيدة للاقتراض، ضمن منهجية سداد مناسبة تراعي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة النامية.

5- أهميّة تفعيل التعاون المالي بين الدول النامية، بهدف إيجاد مؤسسة مالية مشتركة تدعم عملية التنمية فيها، وتكون بديلاً عن البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية التي تستخدمها الدول الرأسمالية للسيطرة على الدول النامية.

المراجع حسب وورودها في البحث:

1. د.عجام، ميثم، *التمويل الدولي*، دار زهران للنشر،عمان،الأردن،2006،عدد الصفحات 320،ص 264- 265
2. القرير السنوي 2016، البنك الدولي، ص8، موقع البنك الدولي على الرابط www.worldbank.org
3. اتفاقية البنك الدولي، موقع البنك الدولي على الرابط www.worldbank.org
4. د.عجام، ميثم، *التمويل الدولي*، مرجع سابق ، ص 179،ص274
5. عبيدات، ياسين، *تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء*، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2006، ص 208
6. القرير السنوي 2016، البنك الدولي، ص63، موقع البنك الدولي على الرابط www.worldbank.org
7. اتفاقية البنك الدولي، موقع البنك الدولي على الرابط www.worldbank.org
8. د.عجام، ميثم، *التمويل الدولي*، مرجع سابق،ص 264
9. عبد الله، مها ،"صندوق النقد الدولي تقدير اقتصادي اسلامي "،المعهد العالي للفكر الإسلامي ،فرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية ،2012،ص 29-30.
10. عبيدات، ياسين، *تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة*

منطقة افريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 115

11. القرير السنوي 2016، البنك الدولي، ص9، موقع البنك الدولي على الرابط www.worldbank.org

12. عبيدات، ياسين، *تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء*، مرجع سابق، ص 118

13. موقع البنك الدولي على الرابط www.worldbank.org

14. حملاوي، إيمان ،" *دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)* "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة خضرة بسكيرة ، الجزائر، 2014 ، ص 7

15. عبيدات، ياسين، *تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء*، مرجع سابق، ص 62

16. عبد الله، مها، صندوق النقد الدولي تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،2012 ، ص17

17. عبيدات، ياسين، *تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء*، مرجع سابق، ص 120

18. عبيدات، ياسين، *تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء*، مرجع سابق، ص 99

19. تقرير " *تحدي المؤسسات المالية، لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية* الدولية "، الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بروكسل بلجيكا، 2008، ص 8 . من الرابط التالي http://www.ituc-csi.org

20. د.جبار، إيمان، د.عباس، سحر، *تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الكوفة، العراق،2008، العدد 10، ص130، ص131

21. د. اليوسف، يوسف خليفة، *هل البنك الدولي عوناً للفقراء أم أداة للأقوياء*؟، 2017 على موقع دار السلام على الرابط : http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=949

22. تقرير " *تحدي المؤسسات المالية، لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية* الدولية "، مرجع سابق، ص 5

23. الحمداني،عودت ناجي، " *دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية* "، مؤسسة المدى للصحافة والإعلام و الثقافة ، من الرابط الالكترونية http://www.almadapaper.net/ar/Archive/7/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

24. قحايرية، آمال ، " *أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية* "، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 3، 2012 ، ص 2

25. International Debt Statistics report 2014, World Bank Group, from http http://www.ab.gov.tr/files/ardb/evt/International_Debt_Statistics_2014.pdf

26. Stiglitz , Joseph" P.70,75 Globalization and Its Discontents, New York : Norton, .2003

27. Perkins , John, "*Confession Of an Economic Hit Man* " ,Washington ,2010,p 66-72

28. د. خويدلي، السعيد، *مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية*، دار النهضة العربية القاهرة، 2008، ص81

29. International Debt Statistics report 2014, World Bank Grou, ,p167

30. World Development Indicators: Unemployment, on *http* http://wdi.worldbank.org/table/2.5

31. عبد، حماد إياد،" *أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها وسبل مجابهتها*"،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية،جامعة الأنبار،العدد الثاني ، 2008

32. حسن،سرمك حسين، " *برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في أفريقيا* "، سلسلة البنك الدولي ،رقم المادة 411، 2016 على الرابط http://www.saotaliassar.org/index.htm

33. uira, Ariel *" Analysis of Conditionality " in Challenges to the World Banks and the IMF" ,* London.2003. P73

34. د. عماد، أيهم، سياسات البنك الدولي في البلدان العربيّة(دراسة تحليليّة مقارنة)، رسالة دكتوراه جامعة دمشق،2013، ص79.

35. تقرير " *تحدي المؤسسات المالية، بمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية* "، الاتحاد الدولي لنقابات العمال، مرجع سابق، ص5

36. حسن،سرمك حسين، " برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في أفريقيا"، سلسلة البنك الدولي ،رقم المادة 411، 2016 على الرابط http://www.saotaliassar.org/index.htm

37. بن جلول،خالد، غياط شريف،" تقييم سياسات ودور المِؤسسات الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية " مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سيسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر ،2014،ص299-300

38. بن جلول، خالد، غياط شريف،" تقييم سياسات ودور المِؤسسات الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية " مرجع سابق،ص300-302

39. د. عماد، أيهم، سياسات البنك الدولي في البلدان العربيّة(دراسة تحليليّة مقارنة)، مرجع سابق،ص80.

40. حسن،سرمك حسين، " برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في أفريقيا"، سلسلة البنك الدولي ،رقم المادة 411، 2016

41. د. عماد، أيهم، سياسات البنك الدولي في البلدان العربيّة(دراسة تحليليّة مقارنة)، مرجع سابق،ص80

42. د. عماد، أيهم، سياسات البنك الدولي في البلدان العربيّة(دراسة تحليليّة مقارنة)، مرجع سابق،ص80.

43. حسن،سرمك حسين، " برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في أفريقيا"، مرجع سابق

44. التقرير الصناعي العربي، المنظّمة العربيّة للتنميّة والصناعة والتعدين، المغرب، 2009-2010، ص24

45. د. خويدلي، السعيد، مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية، مرجع سابق، ص 203

ملاحظة: تمَّ تحديث تاريخ الاضطلاع على الروابط الالكترونية بتاريخ 11-1-2017 الساعة 12 ظهراً